Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 402-415
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.26

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Measuring the impact of economic corruption on unemployment levels in Iraq after 2004

Suhaila Abdul Zahra Al-Hujaimi* [A], Monther Aliwi Hamid al-Kubaisi [B], nagham mahmud majid [C]

[A] College of Administration and Economics, Mustansiriya University
[B] College of Administration and Economics, Fallujah University
[C] Saladin Education Directorate, Ministry of Education

Keywords:
Economic corruption, unemployment.

Article history:
Received 03 May. 2023
Accepted 07 May. 2023
Available online 30 Aug. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Suhaila Abdul Zahra Al-Hujaimi
College of Administration and Economics, Mustansiriya University

Abstract: The research aims to analyze and estimate the relationship between economic corruption and to know the extent of the impact of a shock in economic corruption on the unemployment response in Iraq, and based on the hypothesis that states that economic corruption did not play a positive role in affecting unemployment in Iraq during the research period. A direct, non-linear, long-term equilibrium relationship between corruption and unemployment in Iraq and the dominance of the corrupt class over all aspects of the Iraqi economy, whether it is public or private sector, which causes a shock to corruption (Corruption Perceptions Index), as it will lead to fluctuating unemployment rates up and down until they return to normal. Equilibrium after fourteen chapters (three and a half years(Accordingly, the researcher recommends the need to work on exposing and holding accountable the individuals involved in corruption cases, and holding the corrupt accountable in all its forms through the development of laws and severe penalties so that the rule of law is above all, which reduces corruption and then eliminates unemployment and high coordination between local and international efforts in combating corruption and eliminating Unemployment through selecting and employing qualified individuals and distributing them in state institutions to serve society

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 402-415
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.26

قياس أثر الفساد الاقتصادي على مستويات البطالة في العراق بعد عام 2004

سهيلة عبد الزهرة الحجيمي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة المستنصرية

منذر عليوي حميد الكبيسي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الفلوجة

نغم محمود مجيد
مديرية تربية صلاح الدين
وزارة التربية

المستخلص

يهدف البحث الى تحليل وتقدير العلاقة بين الفساد الاقتصادي ومعرفة مدى تأثير حصول صدمة في الفساد الاقتصادي على استجابة البطالة في العراق ، وانطلاقا من الفرضية التي تنص على ان الفساد الاقتصادي لم يؤدي دورا ايجابيا في التأثير على البطالة في العراق خلال مدة البحث وقد توصل البحث الى وجود علاقة توازنيه طردية غير خطية طويلة الاجل بين الفساد والبطالة في العراق و هيمنة الطبقة الفاسدة على جميع مفاصل الاقتصاد العراقي سواء كانت قطاع عام ام خاص الامر الذي يجعل حصول صدمة في الفساد (مؤشر مدركات الفساد) فإنها ستؤدي الى تقلب معدلات البطالة صعوداً و هبوطاً حتى تعود الى حالة التوازن بعد أربعة عشرة فصلاً (ثلاث سنوات ونصف). وعليه يوصي الباحث الى ضرورة العمل على كشف ومحاسبة الافراد المتورطين في قضايا الفساد، ومحاسبة الفاسدين بكل اشكاله من خلال وضع قوانين وعقوبات شديدة ليكون سلطة القانون فوق الجميع مما يقلل من الفساد ومن ثم القضاء على البطالة والتنسيق العالي بين الجهود المحلية والدولية في مكافحة الفساد والقضاء على البطالة من خلال اختيار وتوظيف الافراد الاكفاء وتوزيعهم في مؤسسات الدولة بما يخدم المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الفساد الاقتصادي، البطالة.

المقدمة

يعد الفساد ظاهرةً متجددةً في كل زمانٍ ومكانٍ، فهي قديمةٌ في فحواها وحديثةٌ في اساليبها، إذ تظهر في الدول النامية والمتقدمة على حدٍ سواء، وفي جميع الأنظمة السياسية. فتتعدد أساليب الفساد بتنوع بيئته إذ يتخذ اشكالاً مختلفةً منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والدولية ورغم أن الفساد ليس قضية جديدة، فله تداعيات وانعكاسات اقتصادية على المجتمع الذي تستشري فيه، وتؤدي إلى تقويض التنمية الاقتصادية وعرقلتها، ومهما تعددت مكونات الفساد وأسبابه فإن نتائجه تصب في وعاءٍ واحد ألا وهو الهدر الاقتصادي للموارد المادية والمالية للمجتمع، وإن لهذا الهدر اثار مباشرة وغير مباشرة، فالأثار المباشرة تتمثل بالهدر وغير المباشر تتمثل بالخسائر الاقتصادية المحتملة والتي كان من الممكن الحصول عليها عن طريق استغلال المبالغ التي تم هدرها، فالمبالغ المهدورة بسبب الفساد لو تم استثمارها فستؤدي إلى انفاق استهلاكي متتابع يؤدي بدوره إلى خلق دخول متراكمة تصل الى ما يزيد عن أربعة اضعاف حجم المبالغ المستثمرة وذلك بتأثير المضاعف، وتؤدي إلى خلق دخول اكثر وزيادة في الناتج إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار تحفيز الانفاق الاستهلاكي لمواجهة الطلب الاستهلاكي، وبالتالي يتزايد الاستثمار مما يخلق المزيد من الدخول والناتج ويرفع معدلات النمو الاقتصادي، إذ إن معدلات النمو الاقتصادي تعد انعكاساً لمقدار الإنتاج المتدفق (التدفقات العينية) من القطاعات الاقتصادية التي تأخذ بدورها مساراً تصاعدياً إذا ما توفرت لها الموارد المالية الكافية لاستغلال الموارد المادية استغلالاً من شأنه أن يزيد تلك التدفقات.

مشكلة البحث: تقوم مشكلة البحث على السؤال الآتي:

❖ هل يؤثر الفساد على البطالة في العراق؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها:

❖ إن الفساد الاقتصادي لم يؤدي دورا ايجابيا في التأثير على البطالة في العراق خلال مدة البحث.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي:

1. تحليل العلاقة بين الفساد الاقتصادي والبطالة.
2. تقدير العلاقة بين الفساد الاقتصادي والبطالة في العراق.
3. معرفة مدى تأثير حصول صدمة في الفساد الاقتصادي على استجابة البطالة في العراق.

منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي في تحليل وتقدير العلاقة بين الفساد والبطالة في العراق.

أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث في تناوله لظاهرةٍ خطيرةٍ استشرت في المجتمع العراقي وهي ظاهرة الفساد، التي لها تأثير كبير على جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبيان أثر هذه الظاهرة على البطالة في العراق.

الاساليب الاحصائية: تم اللجوء إلى استعمال الاساليب الاحصائية المتقدمة والمتمثلة بنموذج الانحدار الذاتي للتوزيعات المتباطئة غير الخطي (NARDL)؛ باعتماد البرنامج الاحصائي .(Eviews12)

المطلب الأول: الإطار النظري للفساد والبطالة

اولاً. مفهوم الفساد:

تعرف "منظمة الشفافية الدولية" Transparency International Organization الفساد بأنه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة لنفسه أو جماعته (Transparency International Organization, 2002: P6)

وقد عرفت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003 الفساد بأنه الحالات التي يترجم فيها للممارسات الفعلية على ارض الواقع فهو الرشوة بجميع وجوهها، والاختلاس بجميع أشكاله، وإساءة استغلال الوظيفة، وتبييض الأموال، والثراء غير المشروع وغيرها من أوجه الفساد الأخرى (عبد اللطيف، 2004: 95).

كما عرف باحثون الفساد بأنه ذلك السلوك الذي يسلكه صاحب الخدمة العامة أو الخاصة بهدف تحقيق مصالح شخصية على حساب هدر الموارد الاقتصادية للدولة، وزيادة الأعباء على الموازنة العامة، فضلاً عن خفض كفاءة الأداء الاقتصادي وسوء توزيع الموارد الأمر الذي ينعكس سلباً على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية (عليمات، 2015: 86).

ثانياً. البطالة

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) البطالة بأنها جميع الأشخاص فوق سن (15 سنة) لا يعملون عملاً مأجوراً أو عملاً حراً خلال مدة زمنية معينة، وتقاس البطالة من خلال معدلاتها والتي تمثل عدد الأشخاص العاطلين عن العمل كنسبة مئوية من اجمالي القوى العاملة (العاملون والعاطلون عن العمل) (OECD.org).

يعتقد بعض النقاد أن الأساليب الحالية لقياس البطالة غير دقيقة من حيث تأثير البطالة على الأفراد لأن هذه الأساليب لا تأخذ في الاعتبار ان (1.5 ٪) من السكان العاملين المتاحين هم مسجونون في سجون الولايات المتحدة (الذين قد يعملون أو لا يعملون أثناء وجودهم)؛ أولئك الذين فقدوا وظائفهم

وأصبحوا محبطين بمرور الوقت من البحث بنشاط عن عمل؛ أولئك الذين يعملون لحسابهم الخاص أو يرغبون في العمل لحسابهم الخاص، مثل التجار أو مقاولي البناء؛ أولئك الذين تقاعدوا قبل سن التقاعد الرسمي ولكنهم ما زالوا يرغبون في العمل (المتقاعدون المبكرون غير الطوعيين)؛ أولئك الذين يتلقون معاشات إعاقة والذين لا يتمتعون بصحة جيدة ولكنهم ما زالوا يرغبون في العمل في مهن مناسبة لظروفهم الطبية؛ أو أولئك الذين يعملون مقابل أجر أقل من ساعة واحدة في الأسبوع لكنهم يرغبون في العمل بدوام كامل (Lawrence & et al., 1999).

على الصعيد الدولي، قد تبدو معدلات البطالة في بعض الدول أقل حدةً من سواها بسبب عدد الأفراد العاملين لحسابهم الخاص في القطاع الزراعي. إذ غالبًا ما يُعد صغار المزارعين المستقلين يعملون لحسابهم الخاص وبالتالي لا يمكن أن يكونوا عاطلين عن العمل. ويمكن أن يؤثر ذلك على الاقتصادات غير الصناعية، كما في الولايات المتحدة وأوروبا في أوائل القرن التاسع عشر، حيث بلغت نسبة البطالة الإجمالية حوالي (3٪) لأن العديد من الأفراد كانوا يعملون لحسابهم الخاص ومزارعين مستقلين؛ ومع ذلك، كانت البطالة غير الزراعية عالية تصل إلى (80 ٪). ونتيجة لتحول العديد من الاقتصادات للتصنيع فقد شهدت أعداداً متزايدة من العمالة غير الزراعية، على سبيل المثال: فقد زادت العمالة غير الزراعية في الولايات المتحدة من (20٪) في عام 1800 إلى (50٪) في عام 1850 و(97٪) في عام 2000 (Lebergott, 1964: P 164-190).

قد تكون مقاييس التشغيل والبطالة مرتفعة للغاية في بعض الدول، إذ يمكن أن يؤدي توافر إعانات البطالة إلى تضخيم الإحصاءات من خلال إعطاء الحافز على التسجيل كعاطل عن العمل. إذ يختار الأشخاص الذين لا يبحثون عن عمل إعلان أنفسهم عاطلين عن العمل للحصول على المزايا؛ وقد يحاول الأشخاص الذين لديهم وظائف مدفوعة الأجر وغير مصرح فيها بالحصول على إعانات البطالة فضلا عن الأموال التي يكسبونها من عملهم الخاص (Baker, 2007).

ثالثاً. تأثير الفساد على البطالة: تعد البطالة احدى أهم المشكلات التي لا تزال تؤرق جميع حكومات العالم المتقدمة منها والنامية، ويساهم الفساد في تفاقم هذه المشكلة لجميع دول العالم على حدٍ سواء؛ إذ تمتد هذه الظاهرة في التأثير على نوعية وكمية الاستثمارات سواء كانت المحلية أو الأجنبية، ويتضح ذلك جلياً من خلال ارتفاع كلفة انتاج السلع والخدمات، فالمبالغ المدفوعة بشكلٍ غير قانوني للموظفين الحكوميين تمثل كلفةً إضافية للمستثمر تزيد من اجمالي التكاليف الأمر الذي يعرضه لخسائر على المدى الطويل مما يؤدي لخلق بطالة وعدم توليد وظائف جديدة في الاقتصاد (كاظم، 2011: ص11)، فالعلاقة بين الفساد والبطالة متداخلة إذ يعرقل الفساد إقامة المشاريع والتي تستوعب البطالة، ويعمل الفساد على توجيه الاستثمار نحو المشاريع غير الإنتاجية أو ذات الإنتاجية المنخفضة والتي في العادة لا تخلق تشابك قطاعي وبهذا يصبح الاقتصاد مولداً للبطالة مما يؤدي لعدم قدرة الحكومة على وضع آليات لمعالجة البطالة (مشعل، 2007: ص7-8). وللفساد الاقتصادي مجموعة من الاضرار وهي كآلاتي (الزبيدي، 2006: 28–31؛ الطالباني، 2010: 38):

1. تبني سياسات خاطئة لا تعالج قضايا المجتمع الهامة والكبيرة كقضية العاطلين عن العمل مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة.
2. وضع الأشخاص غير الاكفاء في المناصب العليا للحكومة دون الأخذ بنظر الاعتبار معايير الكفاءة والنزاهة للأشخاص وهذا يؤدي إلى زيادة الفساد.

3. عدم وجود رؤية لتوزيع العاملين في القطاع العام، فيلاحظ تضخم اعدادهم في بعضها دون الحاجة لخدماتهم، وقلتهم في بعضها الآخر بالرغم من وجود حاجة لهم بأعداد أكبر وهذا ما يسمى بالبطالة المقنعة.
4. ضعف قوانين حقوق الانسان وخاصةً قوانين تشغيل الأطفال بالقطاع الخاص مما ينعكس على تشغيلهم بدون رادع مما يؤدي لانخفاض تشغيل الأيدي العاملة من فئة السكان النشيطين اقتصادياً.
5. تحويل الادخارات نحو الأنشطة غير الاستثمارية مثل شراء العقارات والأراضي؛ مما يؤدي لزيادة حالة الركود الاقتصادي بسبب زيادة الفساد والذي يؤدي بدوره إلى زيادة البطالة.
6. هروب رؤوس الأموال للخارج بسبب القيود والصعوبات الموجودة في الاقتصادات الموبوءة بالفساد، إذ تمتاز الدول الأكثر فساداً بتبدد ثرواتها الداخلية وطاردة للاستثمار في الوقت نفسه؛ بسبب زيادة حدوث أعمال الرشوة مما يؤدي لهروب الاستثمار إلى أماكن أكثر شفافية ونزاهة.
7. هدر الموارد المالية من قبل الحكومات الفاسدة نتيجة لارتفاع التكاليف المدفوعة على الصفقات والمشاريع الاقتصادية بفعل الرشوة والفساد.
8. يخفض الفساد تشغيل الأيدي العاملة في القطاع الخاص لافتقاد مؤسساتها فرصة النمو والتوسع، مما يفرض على هذه المؤسسات التحول لمؤسسات تعمل ضمن القطاع غير رسمي، الأمر الذي يخلق أمامها عوائقَ للدخولِ إلى السوق، فضلاً عن زيادة تكاليف اجراء الأعمال.

المطلب الثاني: قياس وتحليل العلاقة بين الفساد والبطالة في العراق للمدة (2003–2020)

أولاً. توصيف النموذج:

يتم تقدير نموذج NARDL من خلال تجزئة متغير مؤشر مدركات الفساد (CPI) إلى موجب وسالب وكالآتي:

$$\mathbf{CPI_t = CPI_0 + CPI^{+} + CPI^{-}}$$

إذ إن:

$$\mathbf{CPI^{+} = \sum_{j=1}^{t} \Delta CPI^{+} = \sum_{j=1}^{t} max\ (\Delta\ CPI_j\ ,0)}$$

$$\mathbf{CPI^{-} = \sum_{j=1}^{t} \Delta CPI^{-} = \sum_{j=1}^{t} min\ (\Delta\ CPI_j\ ,0)}$$

واستناداً إلى هذا الافتراض يتكون لدينا نموذج $NARDL_{(p,q)}$ وكالآتي:

$$U_t = \sum_{j=1}^{p} \phi j\ U_{t-j} + \sum_{j=0}^{q}(\theta_{j=0}^{+} CPI_{t-j}^{+} + \theta_j^{-} CPI_{t-j}^{-}) + \varepsilon_t \ \textbf{.....(1)}$$

إذ إن:

U_t: البطالة.

CPI_t^{+}: ارتفاع مؤشر مدركات الفساد (انخفاض معدلات الفساد).

CPI_t^{-}: انخفاض مؤشر مدركات الفساد (ارتفاع معدلات الفساد).

تمثل المعادلة رقم (1) في أعلاه صيغة الأجل القصير لتوصيف نموذج NARDL والتي يجب أن تكون معلماتها مستقرة وألا تعاني من مشاكل الارتباط التسلسلي وعدم ثبات التباين، فضلاً عن عدم التوزيع الطبيعي.

$$\Delta U_t = \rho \xi_{t-1} + \sum_{j=1}^{\rho-1} U_j\ \Delta U_{t-j} + \sum_{j=0}^{q-1}(\varphi_j^{+} \Delta CPI_{t-j}^{+} + \varphi_j^{-} \Delta CPI_{t-j}^{-}) \textbf{.. (2)}$$

إذ إن:

ξ_{t-1}: حد تصحيح الخطأ.

ρ: سرعة تصحيح الخطأ.

إن حد تصحيح الخطأ يجب أن يكون سالباً ومعنوياً، فضلاً عن إن سرعة تصحيح الخطأ يجب أن تكون بين (-1) و(0).

$$\Delta U_t = \rho U_{t-1} + \theta^+ CPI^+_{t-1} + \theta^- CPI^-_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} U_i \Delta U_{t-i} + \sum_{i=0}^{q-1} \pi_i \Delta CPI_{t-i} \quad \text{.....(3)}$$

تمثل المعادلة رقم (3) في أعلاه صيغة الأجل الطويل لنموذج NARDL.

ثانياً. البيانات:

جرى استعمال بيانات معدلات البطالة في العراق (U)، ومؤشر مدركات الفساد كمؤشر للفساد (CPI)، وقد تم تحويل البيانات السنوية إلى بيانات فصلية [1] (ربع سنوية) للمدة 2003.Q1-2020.Q4) باستعمال طريقة (Litterman) وباللوغاريتم الطبيعي وبهذا يكون عدد المشاهدات (72) مشاهدة، وتظهر البيانات وفقاً للشكل البياني رقم (1) الآتي:

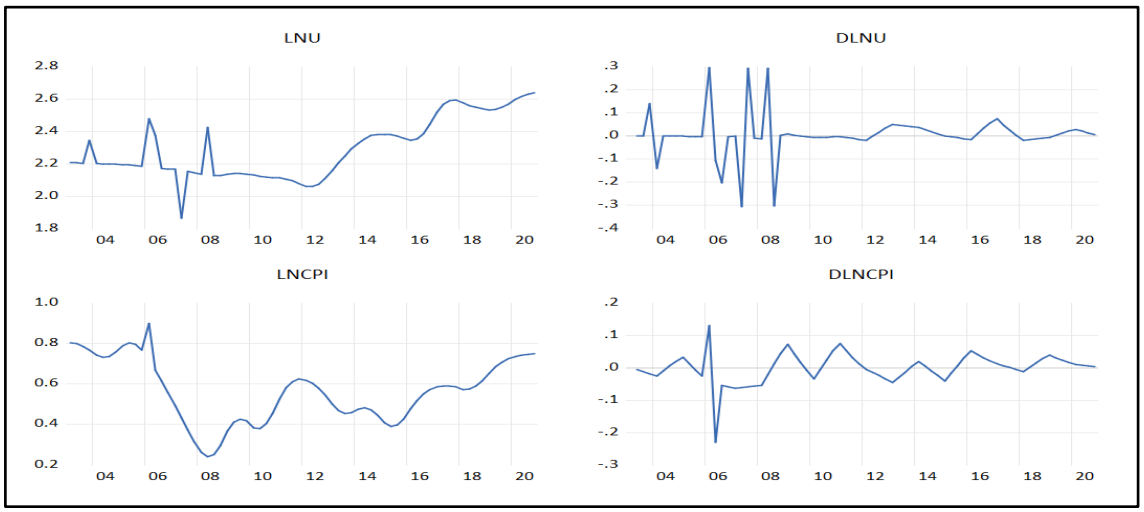

الشكل (1): معدلات البطالة في العراق (**U**) ومؤشر مدركات الفساد كمؤشر للفساد (**CPI**) للمدة (2003.Q1-2020.Q4)

ثالثاً. الإحصاءات الوصفية واختبارات جذور الوحدة لنموذج (NARDL):

يتضح من الجدول رقم (1) في الجزء (A) الإحصاءات الوصفية للبطالة والفساد (مؤشر مدركات الفساد)، وتُظهر إحصائية اختبار(Jarque-Bera) للمتغيرين والبالغة (4.25, 2.13) أن توزيع السلسلتان الزمنيتان للبطالة والفساد (مؤشر مدركات الفساد) طبيعي، وتؤكد ذلك قيمة (P-Value) والبالغة (0.12, 0.34) وهي أكبر من (5%) مما يعني قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل.

[1] تم تحويل البيانات من سنوية الى فصلية (ربع سنوية) نظراً لقلة عدد المشاهدات والبالغة (18) مشاهدة والتي لا يمكن معها استعمال اختبارات جذر الوحدة، فضلاً عن ان نموذج NARDL يأخذ عدد من التباطؤات والتي تقلل من درجات الحرية مما يجعل نتائج النموذج متحيزة.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 402-415
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.26

الجدول (1): الإحصاءات الوصفية واختبارات جذور الوحدة للفساد الاقتصادي (**CPI**) والبطالة (**U**) للمدة (2003.Q1-2020.Q4)

A. Descriptive statistics		
	LnU	**LnCPI**
Mean	2.292690	0.563253
Median	2.204687	0.573408
Maximum	2.637100	0.898087
Minimum	1.862253	0.239992
Std. Dev.	0.185647	0.156955
Skewness	0.349487	-0.022557
Kurtosis	2.036363	2.158408
Jarque-Bera	4.251482	2.130939
Probability	0.119344	0.344566
Sum	165.0737	40.55420
Sum Sq. Dev.	2.446993	1.749065
Observations	72	72

B. Unit root tests:								
	* (Level)				1st difference			
Variables / Tests	**LnU**		**LnCPI**		**LnU**		**LnCPI**	
	T-Statistic	Prob	T-Statistic	Prob	T-Statistic	Prob	T-Statistic	Prob
ADF	-0.887	0.7869	-2.308	0.1723	-5.4942	0.0000	-3.635	0.0074
PP	-1.172	0.6822	-1.881	0.3394	-12.060	0.0001	-6.469	00.000

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

الملحوظات: *يتضمن النموذج عند المستوى حد التقاطع (Intercept)، وكذلك عند الفرق الأول.

كما ويتضح من الجزء (B) في الجدول رقم (1) إن السلسلتين الزمنيتين للبطالة والفساد (مؤشر مدركات الفساد) ساكنتان (Stationarity) عند الفرق الاول[I(1)]، حيث إن قيمة إحصائية (T) لكلا الاختبارين (ADF,PP) أكبر من الجدولية، فضلاً عن قيمة (P-Value) أقل من (5%) مما يعني رفض فرض العدم بأن السلسلتين الزمنيتين غير ساكنتين وقبول الفرض البديل بسكون السلسلتين الزمنيتين.

رابعاً. تقدير نموذج (NARDL): يلحظ من الجدول رقم (2) المشار إليه في أدناه نتائج تقدير نموذج NARDL حيث المتغيرات في الأجل القصير ذات معنوية إحصائية لان (P-Value) أقل من (5%) باستثناء المتغير [DLNU(-2)] معنوي عند مستوى معنوية (10%)، مما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل؛ ولكن المتغير [DLNU(-3)] غير معنوي احصائياً إذ إن قيمة (P-Value) أكبر من (5%) وبالتالي قبول فرض العدم بعدم معنوية المتغير ورفض الفرض البديل.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 402-415
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.26

الجدول (2): نتائج تقدير نموذج (NARDL)

NARDL Model				
Dependent Variable: D Lnu				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob**
DLNU (-1)	-0.330252	0.094349	-3.500328	0.0010
DLNU (-2)	-0.171509	0.094730	-1.810507	0.0761
DLNU (-3)	0.016052	0.090035	0.178289	0.8592
DLNU (-4)	-0.261256	0.086896	-3.006546	0.0041
DLNCPI_POS	2.073105	0.325250	6.373874	0.0000
DLNCPI_POS (-1)	-8.223160	1.139079	-7.219133	0.0000
DLNCPI_POS (-2)	10.37326	1.642237	6.316542	0.0000
DLNCPI_POS (-3)	-7.125063	1.069256	-6.663574	0.0000
DLNCPI_POS (-4)	2.212608	0.297383	7.440256	0.0000
DLNCPI_NEG	-2.553232	0.439283	-5.812274	0.0000
DLNCPI_NEG (-1)	5.901349	0.787360	7.495106	0.0000
DLNCPI_NEG (-2)	-7.245141	0.952718	-7.604705	0.0000
DLNCPI_NEG (-3)	5.598011	0.888306	6.301896	0.0000
DLNCPI_NEG (-4)	-2.439466	0.498250	-4.896070	0.0000
C	0.006060	0.019166	0.316196	0.7531
CointEq(-1)	-1.746964	0.196454	8.892486-	0.0000
Long-run estimates				
DLNCPI_POS	-0.394541	0.157236	-2.509233	0.0153
DLNCPI_NEG	-0.422722	0.161408	-2.618969	0.0116
C	0.003469	0.011068	0.313418	0.7552

Model diagnostics								
R-squared	0.808							
Adjusted R-squared	0.755							
F-statistic	15.325 (0.000)							
Breusch-Godfrey	2.1576 (0.340)							
Breusch-Pagan-Godfrey	9.7077 (0.783)							
Jarque-Bera	2.7824 (0.249)							
Ramsey RESET	1.4453 (0.235)							
F-Bounds Test	Asymptotic: n=1000							
	%10		%5		%2.5		%1	
	Max	Min	Max	Min	Max	Min	Max	Min
18.67080	3.35	2.63	3.87	3.1	4.38	3.55	5	4.13
	Finite Sample: n=80							
	%10		%5		%1			
	Max	Min	Max	Min	Max	Min		
	3.465	2.738	4.07	3.288	5.044	4.558		

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

كما وتعد جميع المتغيرات معنوية في الاجل الطويل حيث قيمة إحصائية (T) أكبر من الجدولية فضلاً عن قيمة (P-Value) أقل من (5%) مما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل؛ فاذا زاد مؤشر مدركات الفساد بنسبة (1%) فسيؤدي إلى انخفاض البطالة بنسبة (0.39%)، وإن انخفاض مؤشر مدركات الفساد بنسبة (1%) فسيؤدي إلى زيادة البطالة بنسبة (0.42%)، ويؤكد اختبار (F-Bounds Test) والبالغة قيمتها (18.671) فهي أكبر من جميع القيم العليا ولجميع مستويات المعنوية (10%، 5%، 1%) الأمر الذي يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بوجود علاقة طويلة الاجل، وإن حصول أي اختلال في الاجل القصير عن توازن الأجل الطويل فإن نموذج تصحيح الخطأ هو الذي يعيد التوازن وبسرعة (1.747-) فصلياً، مما يعني إن (174.696%) من عدم التوازن في صدمة الفصل الأخير يتم تصحيحها في الفصل الحالي.

ويعد النموذج مقبولاً احصائياً حيث تبلغ قيمة إحصائية (F) (15.325) وقيمة (P-Value) لها (0.000) وهي أقل من (5%) مما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بمعنوية النموذج ككل، كما وإن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي كما يثبتها اختبار (Breusch-Godfrey) حيث تبلغ قيمة (P- Value) لـ (Obs*R-Squared) تساوي [34% $= {}^2_{(2)}x$] فهي أكبر من (5%) مما يعني قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل، فضلاً عن إن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة عدم ثبات التباين كما يوضحها اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) حيث قيمة (P- Value) لـ(Obs*R-Squared) تساوي [78.3% $= {}^2_{(5)}x$] وهي أكبر من (5%) مما يعني قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل، كما وإن بواقي النموذج موزعةً توزيعاً طبيعياً كما يثبتها اختبار (Jarque – Bera) حيث تبلغ قيمته (2.78) وقيمة (P- Value) (0.249) مما يعني قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل، كما ويعد النموذج جيد التوصيف كما يظهرها اختبار (Ramsey RESET) (Ramsey Regression Equation Specification Error Test) إذ بلغت قيمة إحصائية F (1.45) وقيمة (P- Value) (23.5%) فهي أكبر من (5%) مما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بأن النموذج لا يعاني من مشكلة خطأ التوصيف، فضلاً عن إن معلمات النموذج مستقرة (Stable) كما يوضحها اختباري (CUSUM & CUSUM – squared) إذ إن خط التقدير يقع بين حدي الثقة مما يعني قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل.

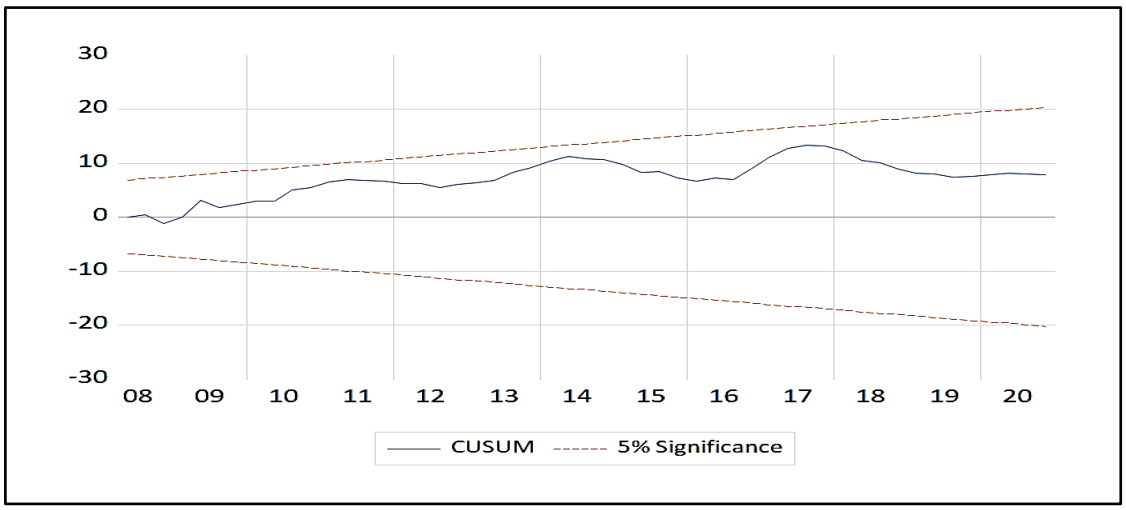

الشكل (2): اختبار CUSUM

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

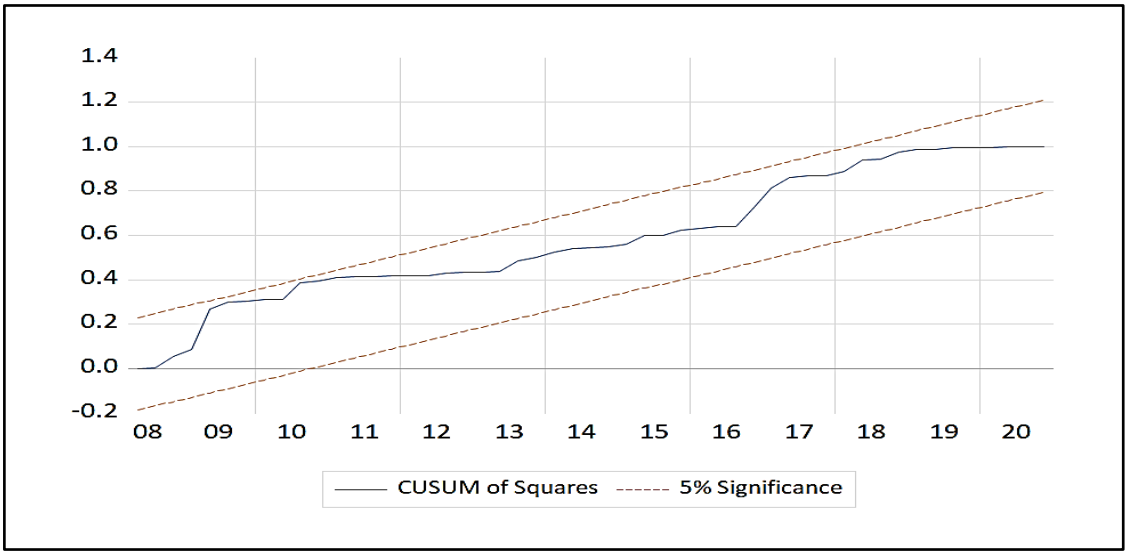

الشكل (3): اختبار CUSUM-squared

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

خامساً. تقدير المضاعفات الحركية (The dynamic Multipliers) لنموذج (NARDL):

يمكن أن نلحظ من الشكل رقم (4) في أدناه أن حصول صدمة[2] في الفساد (مؤشر مدركات الفساد) فإنها ستؤدي إلى ارتفاع البطالة بنسبة (2.1%) بعد فصل واحد من الصدمة (ثلاثة شهور) إلا أنها سرعان ما تنخفض في الفصل الثاني بنسبة (6.8%)، ولكنها في الفصل الثالث ستزداد البطالة لتصل ذروتها بنسبة (6.1%)، وتستمر البطالة في التقلب صعوداً وهبوطاً حتى تعود إلى حالة التوازن بعد أربعة عشرة فصلاً (ثلاث سنوات ونصف).

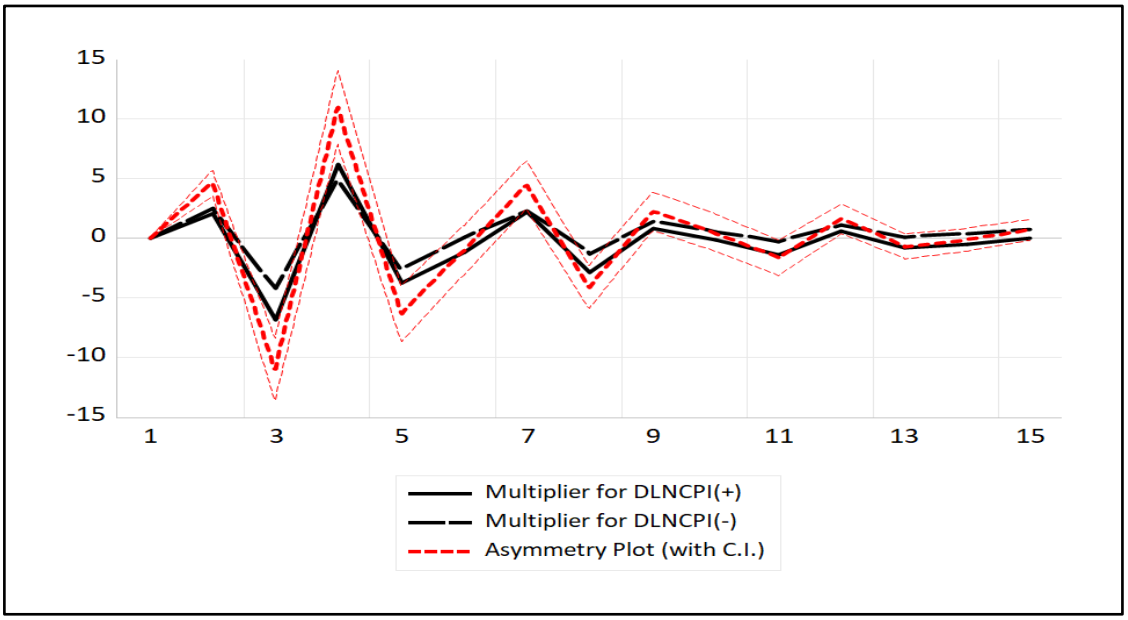

الشكل (4): المضاعفات الحركية (The dynamic Multipliers) لنموذج (NARDL)

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

[2] الصدمة هي حدث خارجي غير متوقع يؤثر في الاقتصاد، إما بشكل إيجابي أو سلبي، كالحروب والكوارث والأزمات.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. وجود علاقة توازنيه طردية غير خطية طويلة الاجل بين الفساد والبطالة في العراق.
2. إن زيادة مؤشر مدركات الفساد بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض البطالة بنسبة (0.39%)، في حين إن انخفاض مؤشر مدركات الفساد بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة البطالة بنسبة (0.42%).
3. هيمنة الطبقة الفاسدة على جميع مفاصل الاقتصاد العراقي سواء كانت قطاع عام أو خاص الأمر الذي يجعل حصول صدمة في الفساد (مؤشر مدركات الفساد) فإنها ستؤدي إلى تقلب معدلات البطالة صعوداً وهبوطاً حتى تعود إلى حالة التوازن بعد أربعة عشرة فصلاً (ثلاث سنوات ونصف).

التوصيات:

1. العمل على استقلالية القضاء ونزاهته وعدم خضوعه للضغوطات من قبل الفاسدين، فضلاً عن كشف ومحاسبة الأفراد المتورطين في قضايا الفساد، ومحاسبة الفاسدين بكل اشكاله من خلال وضع قوانين وعقوبات شديدة ليكون سلطة القانون فوق الجميع مما يقلل من الفساد ومن ثم القضاء على البطالة.
2. ضرورة تبني سياسات تعالج قضايا المجتمع الهامة والكبيرة كقضية العاطلين عن العمل مما يؤدي إلى الحد من مشكلة البطالة والقضاء عليها.
3. التنسيق العالي بين الجهود المحلية والدولية في مكافحة الفساد والقضاء على البطالة من خلال اختيار وتوظيف الأفراد الاكفاء وتوزيعهم في مؤسسات الدولة بما يخدم المجتمع.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. إبراهيم، مصطفى محمود مصطفى، (2017)، إشكالية البطالة والفساد القيمي بالمجتمع المصري قيمة التعليم نموذجاً. مجلة اداب عين شمس، (2)45.
2. الزبيدي، حسن لطيف كاظم والسعدون، عاطف لافي، (2006)، الفساد في العراق: جذوره وثماره المرة. مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد 18.
3. الطالباني، محمد نجم علي، (2010)، الفساد أنواعه، ومظاهره، وأسبابه، وآثاره، وطرق معالجته في أقليم كوردستان – السليمانية، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة سانت كلمنتس / أقليم كوردستان، السليمانية.
4. عبد اللطيف، عادل، (2004)، الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها: إطار لفهم الفساد في الوطن العربي ومعالجته. مجلة المستقبل العربي. السنة السابعة والعشرون. العدد، 309 بيروت.
5. عليمات، خالد عيادة نزال، (2015)، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الأردن. أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير / جامعة الجزائر، الجزائر.
6. كاظم، كامل علاوي، (2011)، البطالة في العراق: الواقع، الآثار، آليات التوليد وسبل المعالجة، مجلة كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الكوفة، العراق.
7. مشعل، عبد الواحد، (2007)، المخاطر الاجتماعية والاقتصادية للفساد الإداري والمالي، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة العلمية التي اقامتها بيت الحكمة بالتعاون مع كلية الآداب / جامعة بغداد حول (الآثار الاجتماعية للفساد).

8. نصوري، فيصل اكرم وكزار، مصطفى حميد، (2014)، ظاهرة الفساد وتداعياتها على تفاقم مشكلة البطالة في العراق بعد عام 2003. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية .20(78) .

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Apergis, N., Dincer, O. C., & Payne, J. E., (2010), The relationship between corruption and income inequality in US states: evidence from a panel cointegration and error correction model. Public choice, 145(1-2), 125-135.
2. Baker, Dean, (2007), "Wall Street Journal Gets German Unemployment Wrong". The American Prospect. Archived from the original on 30 September 2007.
3. Bouzid, B. N. (2016). Dynamic relationship between corruption and youth unemployment: empirical evidences from a system GMM approach. World Bank Policy Research Working Paper, (7842).
4. Charron, N. (2016). Do corruption measures have a perception problem? Assessing the relationship between experiences and perceptions of corruption among citizens and experts. European Political Science Review, 8(1), 147-171.
5. Katz, L. F., Krueger, A. B., Burtless, G., & Dickens, W. T. (1999). The high-pressure US labor market of the 1990s. Brookings Papers on Economic Activity, 1999(1), 1-87.
6. Lebergott, S. (1964). Manpower in economic growth: The American record since 1800 (p. 125). New York: McGraw-Hill.
7. Sulemana, I., & Kpienbaareh, D. (2018). An empirical examination of the relationship between income inequality and corruption in Africa. Economic Analysis and Policy, 60, 27-42.
8. Transparency International Organization. (2002). Transparency International Corruption Perceptions Index 2002. Press officer Jana. Berlin. Web site: www.transparency.org

Appendix (1): Unemployment Rates in Iraq (U) and Corruption Perceptions Index (CPI) as a Corruption Perception Index (CPI) for the period (2003.Q1-2020.Q4)

Time	LNU	LNCPI
2003Q1	2.204892	0.803281
2003Q2	2.204483	0.797378
2003Q3	2.203664	0.785466
2003Q4	2.342436	0.767328
2004Q1	2.200795	0.742620
2004Q2	2.199154	0.732288
2004Q3	2.197513	0.736781
2004Q4	2.195872	0.755902
2005Q1	2.194232	0.788836
2005Q2	2.191650	0.801562
2005Q3	2.188120	0.794843
2005Q4	2.183632	0.768280

Time	LNU	LNCPI
2006Q1	2.478173	0.898087
2006Q2	2.373701	0.669101
2006Q3	2.170230	0.614531
2006Q4	2.167771	0.556082
2007Q1	2.166331	0.493228
2007Q2	1.862253	0.431824
2007Q3	2.155504	0.372415
2007Q4	2.146032	0.315619
2008Q1	2.133757	0.262120
2008Q2	2.426587	0.239992
2008Q3	2.124633	0.251364
2008Q4	2.127927	0.295129
2009Q1	2.136416	0.367281
2009Q2	2.140778	0.409778
2009Q3	2.141067	0.426143
2009Q4	2.137287	0.417639
2010Q1	2.129391	0.383616
2010Q2	2.122882	0.378595
2010Q3	2.117787	0.403012
2010Q4	2.114127	0.454802
2011Q1	2.111919	0.529945
2011Q2	2.105493	0.581375
2011Q3	2.094765	0.612386
2011Q4	2.079596	0.624781
2012Q1	2.059783	0.619245
2012Q2	2.058189	0.604529
2012Q3	2.074900	0.580221
2012Q4	2.109025	0.545605
2013Q1	2.158845	0.499593
2013Q2	2.205308	0.468621
2013Q3	2.248758	0.454172
2013Q4	2.289486	0.456975
2014Q1	2.327743	0.476886
2014Q2	2.355445	0.482015
2014Q3	2.373419	0.472589
2014Q4	2.382171	0.448188
2015Q1	2.381941	0.407681
2015Q2	2.377928	0.390107
2015Q3	2.370087	0.396697
2015Q4	2.358327	0.426984

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.26

Time	LNU	LNCPI
2016Q1	2.342508	0.478906
2016Q2	2.351948	0.519541
2016Q3	2.385947	0.550128
2016Q4	2.442115	0.571523
2017Q1	2.516885	0.584291
2017Q2	2.564873	0.590745
2017Q3	2.589607	0.591008
2017Q4	2.592752	0.585083
2018Q1	2.574514	0.572860
2018Q2	2.559266	0.573956
2018Q3	2.547153	0.588326
2018Q4	2.538292	0.615413
2019Q1	2.532772	0.654209
2019Q2	2.536006	0.684839
2019Q3	2.547912	0.707994
2019Q4	2.568184	0.724167
2020Q1	2.596323	0.733684
2020Q2	2.616919	0.740762
2020Q3	2.630418	0.745454
2020Q4	2.637100	0.747791